الدعم الدولي لنظم الاستبداد وأثره في تنامي الإرهاب

(دورة المجلس الفقهي الأوروبي السادسة والعشرون –

المحور الفكري: الانحراف نحو الإرهاب، فهم الأسباب وطرق التصدي والوقاية –

موضوع: تعاطي المجتمع الدولي مع قضايا العالم)

جاسر عودة

عضو المجلس

ملخص

هذه مقالة تتناول أحد الأسباب الرئيسة في تنامي ظاهرة الإرهاب، ألا وهو الاستبداد، وبالتالي أحد الحلول الرئيسة في التصدي له، ألا وهو كف المجتمع الدولي عن حماية ودعم الأنظمة الاستبدادية. وبعد أن تقسم الورقة وتشرح صور الاستبداد الثلاثة كما يعرضها القرآن الكريم: الاستبداد السياسي، والاستبداد الديني، والاستبداد الاقتصادي، تفصل في علاقات هذه الصور ببعضها والتداعيات السلبية لذلك على ظاهرة الإرهاب، نظراً إلى أن الاستبداد هو الذي يشكل ثقافة العنف في المجتمعات التي تعاني منه كما تشرح الورقة. ونخلص إذن إلى أن القضاء على الاستبداد أو على الأقل عدم حمايته أو دعمه من المجتمع الدولي سينقل جهود مكافحة الإرهاب نقلة نوعية وتاريخية لأنه سيقوض الدعائم والروافد الثقافية للإرهاب في مجتمعات المسلمين.

(الربيع العربي) والاستبداد والمجتمع الدولي

"الشعب يريد إسقاط النظام" كانت صيحة الشارع العربي الذي خرج في 2011م مطالباً بالتغيير وحالماً بـ "نظام" سياسي واجتماعي واقتصادي أفضل. وقد فوجئ الإنسان العربي-بعد أيام معدودات أن رؤوساً عتيدة للسلطة قد غابت، وأن روحاً من الاحتفال والفرحة قد عمّت، بل وأن العالم شرقاً وغرباً يدعي أنه "يتعلم" من "الربيع العربي" ويتمنى أن ينسج على منواله.
واستمر الحلم شهوراً طالت أو قصرت ظن خلالها من ظن أن "الياسمين هزم البندقية"، وأن "السلمية أقوى من الرصاص"، وأن "الربيع أتى بعد الشتاء"، بل وظن البعض بعد جويلات انتخابية أتت في فورة الحماسة أو بريق السلطة أو ردود الأفعال قصيرة النظر أن "المشروع

الإسلامي دخل مرحلة التمكين"، وأن "الأمة قد عادت إلى الإسلام"، وأن "أستاذية العالم هي المرحلة التالية"، وهلم جراً.

ولكن، سرعان ما اصطدم الحلم بالواقع وكشفت الحقيقة الخيال. سرعان ما اتضح أن ذلك "النظام" أصيل وعميق ومتغلغل في المجتمعات العربية وكثير من المجتمعات الإسلامية ولم ولن يسقط أو يتغير ببساطة، واتضح أن "الدولة" العربية هي في أحيان كثيرة مجرد منظومة صمّمت فقط لتخدم جماعات مصالح خطيرة وأسر متنفذة وهيئات معينة في كل دولة، ولن يتورع أي منهم عن استخدام وسائل العنف المذكورة وبكل صرامة لإجهاض كل محاولة للإصلاح والتغيير وضمان الحريات ورد الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية. واتضح كذلك أن توازنات القوى الإقليمية والعالمية لم ولن تسمح ببساطة بتغيير "ديمقراطي" في العالم العربي، وأن دون ذلك الأموال والأنفس والأرصدة الاستراتيجية المادية والمعنوية. ورأينا كيف حمى بل دعم المجتمع الدولي بشكل عام نظم الاستبداد وأتاح لها الفرصة للقيام بما سمي بالثورة المضادة مما هو معلوم ولا يتسع المقام لتفصيله في هذه الورقة الفكرية.

وقد تنامت ظاهرة الإرهاب بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، وهي الظاهرة التي يعاني منها المسلمون قبل غيرهم كما هو واضح لكل ذي نظر منصف. وفي هذه الورقة نبيّن كيف أن الاستبداد هو أحد أهم أسباب وروافد الإرهاب، وأن الحل الرئيس لمشكلة الإرهاب في الدول ذات الأغلبيات المسلمة هو في الوصول إلى وعي شعبي اجتماعي وسياسي يضمن بناء دولة مدنية تبني سياساتها على أسس تعددية، ونعتقد أن الإسلام كمنهج حياة وفكر إنساني وهوية حضارية قادر على تقديم الكثير في بناء الوعي والإصلاح المنشود لبناء تلك الدولة، ولكن هذا يتوقف على أن يكف المجتمع الدولي عن حماية ودعم نظم الاستبداد.

الاستبداد السياسي

العقبة الأولى في طريق الإصلاح في بلاد العالم الإسلامي هي: الاستبداد، بصوره المختلفة وعلى مستوياته المختلفة. الاستبداد كما يراه الجميع يستهين بأرواح الناس خاصة الذين يجرؤون على معارضة نظم الاستبداد السياسي، وأنتج جواً عاماً ساد فيه الخوف وسادت معه الأنانية الفردية والحزبية وأشد درجات الإقصاء بل التصفية لكل من يخالف أو حتى يسكت عن التأييد للمستبد، ويرى كل ذي عينين كيف ساهم الاستبداد في انهيار دولة القانون وسيادة القانون في كل

مكان ولو بدرجات مختلفة، إذ أصبح القانون من قانون المرور إلى قانون الجنايات لا يطبق إلا على الضعيف ولا يطول الكبراء والأمراء والأغنياء والمتصلين بالمستبدين، بل وساد قانون الغاب فعلياً في عدد من الدول بل أسوأ لأن الحيوانات يأكل القوي منها الضعيف حين يجوع وهؤلاء الأقوياء يسفكون دماء الناس ويستحلون أموالهم وأعراضهم عن شبع ودون ضرورة، ونرى جلياً كيف ضاعت معانى العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية، إذ احتكر المستبدون مال الله الذي هو مال الأمة واحتكر أتباعهم منافذ الإعلام وكراسي القضاة وخطط المؤسسات المدنية وألقاب المسؤولين بالدولة وأشرف المهن والرتب في مختلف الوزارات والهيئات، وفي كل ذلك فساد كبير.[1]

والاستبداد ليس جديداً على البشرية بل هو قديم ومتأصل لدرجة أن القرآن رسالة الله تعالى الأخيرة للبشر فيه حديث تفصيلي عن ثلاث شخصيات هي رموز للاستبداد على مدار التاريخ: فرعون وقارون وهامان، وهؤلاء يمثلون أشكالاً ثلاثة من الاستبداد: (١) الفرعونية و(٢) القارونية و(٣) الهامانية، أي بلغة العصر: منظومات الاستبداد (١) السياسي و(٢) الاقتصادي و(٣) الديني.[2]

أما الاستبداد الفرعوني السياسي فأساسه في عالمنا العربي والإسلامي في نظام الدولة الوطنية المسماة بالدولة الحديثة. نعم هناك دول وطنية حديثة ذات نظم مستقرة وديمقراطية ومتحضرة في الشرق والغرب، ولكن العالم العربي والإسلامي يثبت مع الوقت أن فكرة الدول الوطنية ذات الحدود والسيادة والعصبية القومية فيه فكرة سيئة، وذلك لعدة اعتبارات: أصل تقسيم الدولة، ونظام الدولة السياسي، وعلاقتها بالدول الأخرى.

أولا، أصل التقسيم الحدودي في غالب البلاد العربية والإسلامية هو إرادة المستعمر ومصلحته. المستعمرون في القرن العشرين كانوا ثم ما يزالون هم أكبر مستفيد من تقسيم بلاد الشام وفلسطين التاريخية، ومصر أو وادي النيل التاريخي، ودول الخليج العربي أي جزيرة العرب التاريخية، وبلاد المغرب العربي التاريخية، والقارة الهندية التاريخية، ومسلمو وسط آسيا، إلى آخر القائمة. التقسيم مصمم أساساً لخدمتهم وليراجع القارئ الكريم التاريخ القريب.

---

[1] انظر: جاسر عودة، الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، الشبكة العربية للتوزيع والنشر، 2015م.

[2] الكواكبي، الأعمال الكاملة، تحرير محمد عمارة، الشروق، 1970.

ولا يصح هنا الخلط بين حب الوطن والقوم والأرض التي ينشأ فيها الإنسان وما حولها، وبين الانتماء والتماهي مع دولة معينة ذات نظام سياسي بعينه، هذا الخلط الماكر الذي لعب عليه الساسة منذ عقود حتى شب عليه الصغير وشاب عليه الكبير وأصبح التمييز فيه خيانة وفتنة وهلم جراً.

وثانياً، فكرة (السيادة) للدولة الوطنية لا تصح مع نظام استبدادي فاسد، ودون نظام تعددي للشراكة بين الشعوب وقياداتها وبين فئات وتيارات وأحزاب تلك الشعوب نفسها، ودون فصل حقيقي بين السلطات. وإلا اختلط مفهوم سيادة الدولة بخطيئة تأليه حكامها، وأصبحت مؤسسات الدولة نفسها أداة للفساد الأخلاقي وغسيل الأموال والجرائم ضد الإنسانية باسم سيادة الدولة، كما نرى في كل مكان في العالم العربي والإسلامي.

وأما ثالثاً، فالتقسيم الوطني لا يصح أن يعزل مواطني (الدولة) عن الدول المجاورة التي تشترك معها في مساحات واسعة من الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين، بل ولا عزلها عن الرقعة الأوسع من الدول الأخرى التي تشترك معها في مساحات من الإنسانية والثقافة والقيم العليا. ولكن دولنا الوطنية العربية والإسلامية كلها تقريبا تعادي وتحارب (دولا) أخرى تشترك معها في تاريخ طويل من الوحدة: جغرافيا واحدة ولغة واحدة وثقافة واحدة بل ومصير واحد. وحدود الدول العربية والإسلامية كلها مفتوحة وبتأشيرة ميسرة لدول الشرق والغرب خاصة المستعمرين القدماء والمعاصرين، ولكنها إلا ما ندر مغلقة بين بعضها البعض ولو كان الوافدون لاجئين مساكين هربوا من الموت برصاص الطغاة من الناس ولجأوا إلى أرض ليست بعيدة فيها أهل ليسوا غرباء، وكل هذا بحجة السيادة الوطنية الزائفة والمعاملة بالمثل! وهذه الانقسامية الطفولية لا تهدف إلا لخلق عداوات مصطنعة تثبت المستبدين على كراسيهم.

وهذا النقد لنظام الدولة الوطنية هنا لا يعني المطالبة بالفوضوية (الأناركية) التي ينادي بها البعض، وإنما يعني أن تعاد صياغة سياسات دولنا الوطنية العربية والإسلامية كلها هذه نحو الأولويات الاستراتيجية الإقليمية والإنسانية، لا الأجندات المحلية الضيقة، ونحو نظام للعدالة الاجتماعية على مستوى إقليمي بل وإنساني، ونحو توحدات وشراكات وانفتاحات على مستويات مختلفة شعبية وحكومية تتجاوز التعصب الوطني الضيق. لابد لعالمنا العربي والإسلامي أن يقود الإنسانية نحو نظام دولي جديد، لا على طريقة الفوضى الخلاقة التي ينادي بها المحافظون

المتطرفون بل على طريقة نظام عالمي جديد يراعي مصالح الشعوب ويسمع لصوتها رأسمالياً كان أم اشتراكياً أم غير ذلك.

أما سؤال: كيف السبيل؟ فإجابته هي في إقامة شراكات سياسية واسعة وحقيقية وليست زائفة وصولية، تتوجه نحو إقامة دول مدنية تعددية. هذا من أهم هذه الوسائل اليوم. الدولة المدنية هي النظام السياسي الذي يشكل أرضية مشتركة بين الإيديولوجيات المتصارعة تاريخياً في عالمنا العربي والإسلامية، وهو النظام الذي يمثل أول الطريق نحو تفكيك الفرعونية الوطنية التي يعاني منها الجميع. ذلك أن نظام الدولة إذا تحول إلى تشاركية تعددية لا يطغى فيه عنصر من المجتمع على العناصر الأخرى، مع الحفاظ على ثوابت الهوية التاريخية والأخلاقية. وهكذا نفكك الفرعونية المستبدة المعاصرة: إعطاء أولوية لمصالح الشعوب المشتركة فوق مصالح الفئة الحاكمة، والسيادة للقانون والنظام لا للحاكم المتأله، وبناء شراكات ووحدات مدنية تعلو على الإيديولوجيات السياسية وتهدف إلى دول مدنية تسهم في تسييل الحدود والتعصبات الوطنية الزائفة. هكذا يمكن أن نقوم بإصلاح حقيقي يضمن الاستقرار السياسي وتتلاشى معه مشكلة الإرهاب.[3]

الاستبداد الديني

والاستبداد السياسي لا يمكن أن يوجد أو يستمر دون ظهير من نوع آخر من الاستبداد، ألا وهو الاستبداد الديني، ورحم الله عبد الرحمن الكواكبي فقد كتب عن ذلك وأفاض في كتابه: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. والاستبداد الديني في صورته الإسلامية معناه أن يدعي أناس تمثيل الإسلام بالأشكال والصور والألفاظ والألقاب، والإسلام منهم بريئ بالمقاصد والمعاني والمبادئ والقيم. ورغم ذلك فهم يحتكرون تعريف الإسلام ويتكلمون لغة الحلال والحرام، ويستشهدون في كل أمر بظواهر من المصدرين العزيزين الكتاب والسنة، ولكنه استشهاد في غير محله وتلبيس في غير سياقه. ثم لا يرضى المستبد بالدين بالنقد لفقهه أو فهمه أو اجتهاده، بل يخلط بين سلطانه وسلطان الله تعالى عن ذلك، ويخلط بين نقد الناقدين لرأيه هو ونقدهم لشريعة

---

3 انظر: جاسر عودة، بين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، الشبكة العربية للتوزيع والنشر، 2011م.

الله نفسها، فيسارع إلى التكفير والتبديع والتفسيق تحقيقاً لأغراضه، والتي هي دائماً ما تدور حول خدمة المستبد السياسي وتثبيت أركانه.

والاستبداد الديني له نوعان، كلاهما يؤيد الاستبداد السياسي على طريقته ويشرعن له: استبداد ديني مع السلطة السياسية، واستبداد ديني معارض للسلطة السياسية. فأما الاستبداد الديني الذي هو مع السلطة، فهم أناس ينتسبون إلى العلم، ولكنهم يشرعنون البغي والسرقة بل والقتل باسم الفتوى للحفاظ على النظام الاستبدادي، ويخلطون بين مفاهيم الدولة الحديثة ونظامها ومفاهيم من تاريخ السياسة الشرعية مثل: الطاعة والبيعة والعهد والسمع والطاعة والخوارج وما إلى ذلك.

بل ويرقى (أو ينحدر) الاستبداد الديني كما يشرح الكواكبي: (بعوام البشر-وهم السواد الأعظم- إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الاله المعبود بحق و بين المستبد المطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق اذهانهم من حيث التشابه في استحقاق مزيد التعظيم، و الرفعة عن السؤال و عدم المؤاخذة عن الافعال ... يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله، و يزيدون تعظيمهم على التعظيم لله).[4]

وأما الاستبداد الديني الذي يدعي أنه معارض للسلطة أو أنه ينصحها ويقومها باسم الإسلام، فأصحابه يخدمون المستبد أيضاً ولكن بشكل مختلف، فنجدهم يعرفون (الأجندة الإسلامية) و(المشروع الإسلامي) و(الإصلاح الإسلامي) تعريفاً ضيقاً مغرضاً يسيء إلى الإسلام أكثر مما ينصفه، ويجعلون من الشريعة مشكلة تعقد الواقع بدلاً من أن تكون حلاً لمشكلات الواقع، بل ويعبث بعضهم باسم الشريعة الإسلامية بأرواح الأبرياء من أجل تحقيق مصالح سياسية عن طريق العمليات الإرهابية، ويتجاوز الاستبداد الديني في هذه الصورة قيم الإسلام كالعدل والرحمة والحكمة والمصلحة وبقية المعاني والمقاصد، ليستزيد من مساحات التحكم والاستبداد والتسلط والظلم، ولكن باسم الإسلام هذه المرة والإسلام من هذا براء. ثم نجد المستبدون يزيدون من مساحات العنف وتصفية المعارضين السياسيين وتشديد الخناق على المواطن العادي، كل ذلك باسم الحرب على الإرهاب وحكم الضرورة في القضاء عليه.

ثم إذا أراد المستبد أن يكسب أصواتاً في انتخابات يضطر إلى إجرائها أو تأييداً من الشارع في وقت حرج، إذا هو ينحاز يميناً إلى الاستبداد الديني، فصار المستبد بين عشية وضحاها نصيراً للمواد الدستورية التي تجعل الشريعة مصدر التشريع أو (ال)مصدر للتشريع بإضافة الألف

(4) الكواكبي، الأعمال الكاملة، تحرير محمد عمارة، الشروق، 1970، ص340.

واللام وتعظيم هذا التغيير الشكلي المحدود وتضخيمه، وصار المستبد فجأة داعياً ومطبقاً للحدود الشرعية (والتي يبدأ فيها بأشد معارضيه وينسى في تطبيقها نفسه وحاشيته على أي حال)، وأضحى المستبد فجأة كذلك حارساً للأماكن المقدسة وباكياً على أعتابها ومؤدياً للشعائر والنوافل الظاهرة في أكمل الصور، ثم يصل المستبد إلى مدى الإسلاموية المزعومة فتجده منحازاً ضد المرأة سياساتياً وقانونياً باسم أشد الآراء الإسلامية ظلماً لها وهضماً لحقوقها وباسم الحفاظ على الهوية الأصيلة والتراث العتيد، وهلم جراً. ويا للعجب أنه بسبب ضعف هذه الأمة وعجزها وجهل معظم أبنائها، تكون النتيجة فعلاً تأييداً أوسع للمستبد وتصديقاً لتوبته المزعومة وفرحاً بحدوده المشبوهة.

الاستبداد الاقتصادي

كان قارون أحد الأركان الأساسية للمنظومة الفرعونية المستبدة، فقد كان فرعون رأس الاستبداد السياسي، وكان يقول: (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)، وهامان كان - حسب أبحاث تاريخية معاصرة زعيم الكهنة في معبد الشمس وبالتالي فقد كان رأس الاستبداد الديني الذي يُخضع الدين لسلطان الفرعون بل ويؤله فرعون نفسه باسم الدين ويساعده في أكاذيبه. (وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السماوات فاطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً).[5] أما قارون فبغى على قومه وخرج عليهم في زينته وقال: (إنما أوتيته على علم عندي)،[6] وكان رأس ما نسميه هنا الاستبداد الاقتصادي، وهو الذي حذرنا تعالى منه حين قال: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)،[7] فيدور المال فقط بين الأغنياء ولا ينال من هم خارج دائرة الأغنياء منه شيئاً.

ومنظومتا الاستبداد السياسي والديني لا تستمران دون دعم هذه المنظومة الثالثة من الاستبداد، والتي هي السلاح الأنجع في جعبتهما. وحين يمارس الاستبداد الاقتصادي احتكار قلة من الناس للمصادر والثروات، والتي هي في عصرنا الشركات والأسهم والأراضي والأرصدة والمعادن،

---

(5) سورة غافر ٣٦.

(6) سورة القصص ٧٨.

(7) سورة الحشر ٧.

وأهم من ذلك المؤسسات التي تستهدف الربح ليس فقط ببيع السلع الاستهلاكية، بل ببيع الخبر الإعلامي والعلاج الطبي والشهادة التأهيلية ووسيلة الاتصالات، وغيرها من السلع التي أصبحت ضرورات يهلك دونها الناس، حين يمارس ذلك تذل رقاب الناس للقمة العيش ولمجرد البقاء، ويسهل تحكم الاستبداد السياسي والديني فيهم.

وأرباب الاستبداد الاقتصادي ليسوا فقط من أولاد المستبدين السياسيين ووارثي الثروات، بل أسوأ أنواع المستبد الاقتصادي هو الذي يأتي من الطبقات الفقيرة والمهمشة التي هي ضحية الاستبداد بأنواعه أصلاً، ولكنه يتنصل منها ويظلمها ويتعالى عليها، ويعطي بخلفيته شرعية للاستبداد الاقتصادي وكأنه يوجد نظام لأتاحة الفرص يسمح للفقير أن يصبح غنياً، والعكس هو الصحيح. قال تعالى: (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم)،[8] فقارون كان من المستضعفين من بني إسرائيل، ولكنه باع قومه ليصبح جزءاً من نظام فرعون الباغي الظالم، وكان هذا هو زواج المال بالسلطة في ذلك العصر وفي كل عصر: تعاون المال والسلطة على البغي.

ولكن الاستبداد الاقتصادي هو الاحتكار الذي يأتي مع الفساد وليس الاحتكار الذي يستهدف الصالح العام أو تحقيق العدالة الاجتماعية. الاحتكار كوسيلة بحتة قد يُستخدم في الدول المعاصرة للصالح العام وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك مثل احتكار بعض الدول المتقدمة للتعليم فلا تسمح أصلا بالتعليم الخاص، أو للطب والعلاج فلا تسمح أصلاً بالعلاج الخاص، أو بشركات الاتصال فلا تسمح بشركات اتصالات خاصة. وهذا النوع من الاحتكار إذا حدث في دول فيها نظم مساءلة وشفافية كان هدفه الصالح العام والتأمين لتلك الخدمات الأساسية وضمان مستوى عال ومراقب من الخدمة. هذا لا يدخل تحت حديث الرسول (ص): من احتكر فهو خاطئ.[9]

المحتكر الخاطئ هو الذي يحتكر السلع والخدمات الضرورية في منظومة اقتصادية مصممة أساساً لتخدم الفساد، وهنا يركز الأفراد المحتكرون على احتكار وسائل الإصلاح في المجتمع، وهذه هي الطامة الكبرى لأن هؤلاء الأفراد يحتكرون الإعلام والتعليم والصحة والنشر والطب

([8]) سورة القصص ٧٦.

([9]) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٦٥ عن معمر بن عبد الله

وغيرها من الخدمات والوسائل التي هي أساساً لإصلاح الشعوب وتقويم الخلل بها. فإذا تحولت هذه الخدمات إلى سلع محتكرة كان المحتكرون هم أول من يمنع تقدم الشعوب في أي من هذه المجالات، وهم طبعاً أول من يقف ضد الحراك الشعبي المطالب بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية. بل ومن سمات الاستبداد الاقتصادي تقنين الفساد حتى تصبح كل تلك الجرائم التي نذكرها مشروعة بالقانون ومحمية بسلطة الدولة.

وقد يدعم قارون مشروعات هامان، فنجد دعماً من بعض أصحاب الاستبداد الاقتصادي لمشروعات إسلامية تعليمية أو عبادية في الشرق والغرب كالمساجد والمراكز والمدارس وطرق التصوف وحفلات المناسبات الدينية. ولكن هذه الرعاية في عمومها هي وسيلة لضمان سلامة المستبدين من النقد باسم الإسلام أو الشريعة، بل يصوّر المستبد الاقتصادي في الخطاب الديني في تلك الدوائر على أنه صاحب الفضل في الرعاية وعلى أنه متدين فاعل للخير تحت رعاية المستبد السياسي على أي حال، ولا يسأله أحد طبعاً من أين أتى بثروته الطائلة الخارجة غالباً عن طرق الكسب المشروع؟ ولا يفتي أحد في حكم الاحتكار والمحتكرين، ولا في علاقتهم بالطغاة والمستبدين السياسيين. ولذلك فالبرامج والمؤسسات الدينية المدعومة من المستبدين لا تقدم من الإسلام إلا ما لا يتعارض مع الدول الاستبدادية وإيديولوجياتها، وهي بالتالي لا تعلّم الناس ولا تفتيهم في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية في الإسلام، ولا عن مقاصد الشريعة في تقديم الضرورات على الحاجات، والحاجات على التحسينيات والاستهلاكيات، ولا تفتي للناس أن الرفاهيات حرام في زمن غياب الضرورات، وأن التصنيع والإنتاج في كل المجالات واجب شرعي لابد أن يقوم بعدد كاف ونوعية كافية للأمة، ولا أن إنتاج أو استيراد الطعام الغير صحي حرام، ولا أن التلوث البيئي الذي تخلفه الشركات العابرة للقارات في الماء أو الجو معصية، ولا أن قطع الشجر وتجريف التربة الخصبة والتلاعب بالجينات الحيوانية والنباتية كبائر من كبائر الذنوب.

إعلام الاستبداد

ومن الاستراتيجيات الفرعونية الأساسية أن يوصّف فرعون وحاشيته الواقع توصيفاً كاذباً، ويستخدمون شكلاً أو آخر من أشكال الإعلام لنشر هذا التوصيف الكاذب على الناس وتأييده بأكاذيب أخرى كثيرة حتى يجعلوا من الكذب حقيقة لا مراء فيها، ثم بعد أن يصبح الكذب حقيقة يستشير المستبد وملؤه الناس: ماذا تأمرون؟

فقد طلب موسى من فرعون ببساطة أن يرسل معه بني إسرائيل خارج مصر وأن يكف عن قتلهم وتعذيبهم واستعبادهم. (وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ. حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ).[10] ولكن الثلاثي فرعون وهامان وقارون قرروا التمادي في الظلم والاستكبار عن قبول الحق أو التنازل عن منظومتهم الفرعونية السياسية والقارونية الاقتصادية والهامانية الدينية الفاسدة. (وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ).[11] بل ونلاحظ في هذه الآية أن الله تعالى بدأ بذكر قارون قبل فرعون وهامان، مما يدل على خطره ودوره الكبير في الاستكبار المذكور والدعم المادي للباطل، ولا يخفى دور المال والاستبداد الاقتصادي والمحتكرين الفاسدين في التحكم في وسائل النشر والإعلام كما ذكر.

ولكن في العصور القديمة كان النشر والإعلام عن طريق إرسال من ينادي في الناس في المدن والحواضر الكبرى بآخر الأخبار والتصريحات، ويجمعونهم أو يحشرونهم على فهم مشترك وتوصيف مشترك للواقع كما يريد المستبد. (فأرسل فرعون في المدائن حاشرين. إن هؤلاء لشرذمة قليلون. وإنهم لنا لغائظون. وإنا لجميع حاذرون).[12] وهؤلاء الحاشرون أيضاً كانوا يجندون الأعوان ويوظفون القدرات من المدائن المختلفة في خدمة الاستبداد. (وأرسل في المدائن حاشرين. يأتوك بكل ساحر عليم. وجاء السحرة فرعون قالوا إن لنا لأجراً إن كنّا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم لمن المقربين).[13]

ما أشبه المستبدين المعاصرين بالفراعين القدماء، وما أشبه قوارين وهوامين هذا العصر بقارون وهامان، وما أشبه الصفوة من المستشارين المزورين بالملأ من قوم فرعون، وما أشبه الإعلاميين الكاذبين في عصرنا بالحاشرين الكاذبين في مدائن فرعون. وبالتالي فعلى الرغم من

([10]) سورة الأعراف ١٠٥.

([11]) سورة الشعراء ٢٣ إلى ٢٦.

([12]) سورة غافر ٣٦.

([13]) سورة الأعراف ١١٣.

تواصل العالم بشكل غير مسبوق في تاريخه والفرص الهائلة للخير التي يمكن أن يحققها هذا التواصل، إلا أن ربط الإعلام المعاصر بالاستبداد ونفوذه وأمواله حد من تلك الفرص في واقعنا.

الاستبداد كثقافة

والإشكالية الكبرى في الاستبداد ليست فقط في المؤسسات الحكومية والحكام المستبدين، وإنما الإشكالية هي في أن الاستبداد متوغل في عمق ثقافة المسلمين والعرب بشكل عام على كل المستويات، أي ثقافتهم السياسية والاقتصادية والدينية، وكما تكونون يولى عليكم. بل إن الاستبداد في ثقافات العرب والمسلمين هو الأساس الحقيقي الذي يستند إليه الاستبداد في صورته المؤسسية الحكومية. أما الاستبداد السياسي بالسلطة والتعسف والظلم في استخدامها، فقد أخذ في أيامنا شكلاً جديداً في ثقافة العرب والمسلمين بشكل عام، فنرى عياناً بياناً اضطهاداً وعنفاً وظلماً من عموم الناس لآخرين مثلهم من عموم الناس لمجرد المخالفة في الرأي والتوجه واللون السياسي، ودون جريمة ولا ذنب إلا هذه المخالفة، ولا يسود الحوار السياسي العام إلا منطق التخوين والتفسيق وتبادل التهامات، ولم يعد المناخ السياسي العام يحتمل التنوع ولا المخالفة في أدق التفاصيل، بل تتجه البلاد العربية والإسلامية بسرعة نحو الحروب الأهلية بين كل المجموعات والألوان السياسية وإن تسمت بأسماء الدين.

والأدهى من ذلك أن الاستبداد أصبح سمة عامة لكل ذي سلطان على عباد الله ولو لم يكن في مجال السياسة بالمعنى التقليدي لها، من الرجل مع أسرته، والمرأة مع أولادها، والمدير في العمل، وصانع السياسات واللوائح في المؤسسات المدنية، ورؤساء وعمداء المؤسسات الأكاديمية والعلمية، ورموز المؤسسات الفنية، ومديري المستشفيات الطبية، وهلم جراً. ويتجلى الاستبداد السياسي في احتكار القرار العام، والولع بالتحكم في مصائر الناس، وغياب الشفافية والشورى، وتحويل المؤسسة العامة بما فيها ومن فيها إلى ملك خاص يخدم المصلحة الخاصة لصاحب القرار العام، ثم أخيراً "توريث" المدير المؤسسة العامة لأبنائه من بعده وهم ليسوا مؤهلين للقيادة. وتوغلت هذه الممارسات في أوصال الثقافة الإدارية في العالم العربي والإسلامي على كل المستويات المجتمعية والمؤسسية.

فالرجل مع أهل بيته صار يحتكر قرار الأسرة العام احتكاراً في كثير من العوائل، رغم أن الزوجة تشارك وتعطي أكثر منه في غالب تلك الأحوال وقد تكون أفهم وأوعى، والأولاد قد يكونون على درجة جيدة من الوعي والعلم على الأقل بمصلحتهم، ولكن نجد الأب المستبد يزوج البنات وأحياناً البنين حسب مصالحه الخاصة، ويرفض من يتقدم لزواج بناته حسب أهوائه الخاصة لا حسب الدين والأمانة، والأب يملي على الزوجة والأولاد دون وجه حق ما يدرسون وفي أي مجال يعملون ومع من يتكلمون وكيف يأكلون ويشربون، ثم نجد افتقاد الشفافية والوضوح في تعاملات رب الأسرة مع أسرته أيضاً كسمة مجتمعية عامة، فليس هناك مصداقية في الوعود ولا مبررات واضحة للقرارات الأسرية الكبيرة التي يحتكرها الأب دون وجه حق. وبالتالي فينشأ الجيل الجديد لا يعرف إلا الاستبداد طريقاً والعنف منهجاً، وليس عندهم القدرة على فهم أو التعايش مع نظم أخرى غير استبدادية.

وأما مديرو المؤسسات المدنية وعمداء المعاهد الأكاديمية ومسؤولو المرافق العامة فالاستبداد هو السمة العامة في الإدارة إلا نادراً، سواء من الرجال أو من النساء على كل المستويات. القرار العام لا يؤخذ من أجل الصالح العام ولا في سبيل أهداف المؤسسة المجتمعية أو أهداف الجامعة العلمية مثلاً، وإنما القرار الإداري العام هو لصالح المدير أو الرئيس أو العميد أو المسؤول شخصياً قبل وبعد أي اعتبار آخر، في صورة مال يدخل جيبه أو نفع يعود على أولاده أو دوائر قراباته، أو على أحسن تقدير يتخذ القرار العام لخدمة تحيزات المدير الجغرافية والقومية والمذهبية المختلفة.

والشورى الإدارية هي ممارسات شكلية في غالب المؤسسات والشركات والجامعات والمعاهد والمرافق العامة، تماماً كما هي في الدولة نفسها. وبالتالي فعملية الشورى لا علاقة لها بمفهوم الشورى الحقيقي، بل هي بالأساس لتصنيف أصحاب الولاء للمدير ممن لديهم استعداد لدفع الثمن من قيمهم الأخلاقية وتاريخهم المهني من أجل إعطاء شرعية شكلية للقرار العام، والمقابل هو مصالح شخصية ضيقة على مستويات أهل الشورى المختلفة، كل حسب تحيزاته ومصالحه الضيقة كذلك. وبالتالي فتقييم العاملين والموظفين والمدرسين والأساتذة ومعايير الثواب والعقاب هي هي كما في الدولة والحكومة، لا تتعلق بجودة الأداء ولا إتقان العمل وإنما تتعلق بمستوى المسايرة للسيد المدير وإرضاء رغباته والولاء له.

ثم يريد كل مدير في عالمنا أياً كان وفي كل مجال أن "يورث" أبنائه الإدارة من بعده، فيصبح ابن مدير المستشفى مديراً لها بعد أبيه ولو كان غير مؤهل لذلك، وأستاذ الجامعة أستاذاً بعد أبيه ولو كان غير مؤهل لذلك، والفنان فنان بعد أبيه ولو كان غير مؤهل لذلك، بل وقاضي المحكمة، ووكيل النيابة، وعميد الشرطة، ولواء الجيش، ورجل الإعلام، وهلم جراً. التوريث الاستبدادي انتقل من الملكيات إلى الجمهوريات، ثم إلى كل مستويات الإدارة في عالمنا العربي والإسلامي! والاستبداد الإداري هو هو الاستبداد السياسي الفرعوني ولكن في صورة مصغرة، وهو بالتحديد سر وجود مؤسساتنا العلمية والتعليمية والحقوقية والبيئية والفنية والطبية والإعلامية وغيرها في ذيل الأمم وفي قاع الترتيب في عموم المعايير العالمية.

وأما الاستبداد الديني فهو كذلك لا يقتصر على رؤساء المؤسسات الدينية الذين يعينهم الحاكم كامتداد له ولخدمة نظامه وتثبيت أركانه، بل الاستبداد الديني هو ثقافة عامة عند عموم الناس على اختلاف أدوارهم الدينية ونفوذهم الديني. إمام المسجد الذي يعلم المصلين الدين ويفتيهم في الأمور اليومية مستبد صغير إلا من رحم الله، لا يقبل أن يصححه أو يقومه أحد، ولا يريد أن يسمع أو يتعلم، ولا يرحب بالمرأة ولا الطفل ولا غير المسلم السائل عن الإسلام في المسجد، ولا يقبل الخلاف المذهبي ولا التنوع الفقهي، ولا يسمح للمخالفين لطريقته ومذهبه أصلاً بدخول المسجد فضلاً عن التصدي لتعليم الناس، ولا يقبل من أصحاب الرأي أو الفكر رأياً في مسألة أو دعاء على ظالم أو توجيهاً في سبيل الله والمستضعفين.

وأما الاستبداد الاجتماعي باسم الدين فحدث ولا حرج، فباسم الدين تنتهك حقوق المرأة فلا تتبوأ منصباً ولا تدخل مسجداً ولا تدلي بشهادة ولا ترث نصيباً مفروضاً ولا تستلم نفقة مشروعة ولا تختار زوجاً ولا تطلقه ولا حتى تسوق سيارة في بعض المجتمعات. ولن يبدأ التخلص من الاستبداد الديني المعاصر قبل أن نواجه قضية المرأة وتهميشها وهضم حقوقها الشرعية باسم الدين والدين من ذلك براء.

وقد ضربنا هذه الأمثلة حسب ما اتسع المقام للاستبداد كثقافة سادت عالمنا العربي والإسلامي على كل مستويات القرار العام. ولن نستطيع أن نقضي على الإرهاب على أي مستوى حتى تتغير الثقافة الدينية العامة من أبسط صور الممارسة الدينية إلى أعلى درجات الفتوى، فتقبل التنوع والاختلاف في حدود ثوابت الشرع وقابليته لتعدد الأفهام والآراء، وحتى تتغير الثقافة الإدارية من أسفل درجات الهرم الإداري إلى أعلاه، حتى تكون العبرة بالمصلحة العامة لا

المصلحة الخاصة خارج الحقوق والتشريعات، والنفع العام لا النفع الخاص، وأهل الكفاءة لا أهل الولاء. ولن نستطيع أن نتخلص من الاستبداد في صورته السياسية حتى نتخلص من الاستبداد في صورته الدينية والمجتمعية. (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).[14]

الاستبداد وثقافة العنف والإرهاب

لا يمكن أن نتحدث عن الاستبداد وأشكاله دون أن نتحدث عن ثقافة العنف والإرهاب وأشكاله، فالاستبداد بأنواعه السياسي والديني والاقتصادي بينه وبين الإرهاب تشابه بل وتحالف وتآزر وتعاضد، ولو دق على الكثيرين فهمه وخفى عليهم حقيقته. ذلك لأن الاستبداد هو الذي يؤسس لثقافة العنف في المجتمع لأنه هو نفسه يقوم على سياسات عنيفة في فرض الواقع الاستبدادي، وعلى منطق العنف في إكراه القوي للضعيف على قبول هذا الواقع أو الموت إن قال له لا. قانون الاستبداد هو قانون الغاب والإرهاب يتبع نفس القانون.

ولكننا لابد أن نذكر مبدئيًا أن الحديث عن العنف هنا ليس حديثاً عن العنف المشروع، والذي من المفترض أن تمارسه السلطة في كل دولة نيابة عن المجتمع ضد الجريمة وطبعاً في إطار القانون العادل الذي تواضع عليه المشرعون الممثلون للناس. هذا العنف المشروع ليس إرهاباً وإنما هو ضمانة الاستقرار والأمان في أي مجتمع، والحفاظ على مؤسسات الدولة التي تحتكر وسائل العنف في إطار أحكام وروح القانون هو حفاظ على المجتمع ومصالحه الكبرى وإقامة العدل فيه

وهذا العنف المشروع يشمل كذلك الدفاع المشروع عن النفس إذا اعتدى على حرمتها معتدي ولم يكن هناك وسيلة سلمية لدفع هذا الاعتداء، ويشمل كذلك القصاص المشروع شرعاً وقانوناً من القتلة ومنتهكي الأعراض: (ولكم في القصاص حياة).[15] وهذا الدفاع العنيف عن النفس التي حرمها الله وردع من يزهقها أو ينتهك عرضها بغير حق، مكفول في كل قانون وضعي وفي كل شريعة سماوية. ولكن الحديث هنا هو عن العنف خارج الإطار المشروع ولتحقيق مصالح

([14]) سورة الرعد ١١.

([15]) سورة البقرة ١٧٩

ومآرب شخصية أو أيديولوجية، والذي هو ديدن الاستبداد في كل أشكاله الفردية والجماعية، حكومية وغير حكومية، سياسية كانت أم دينية أم اقتصادية.

ولابد أن نعلم أن مفهوم العنف الإرهابي لا يقتصر على قتل الأبرياء سواء من المدنيين أو القوات النظامية، أو الجرح أو التعذيب البدني بالضرب أو الجوع أو هتك العرض أو منع العلاج الطبي أو غير ذلك، رغم أن هذه كلها من أسوأ أنواعه. العنف الإرهابي يدخل فيه أيضاً العدوان اللفظي من شتائم وسباب وإهانات واتهامات بالباطل في الدين والذمة والعرض، ويدخل فيه الاعتداء على حرية الإنسان بالحبس ظلماً أو التقييد الغير مشروع عن التعبير والحركة والتجمع والاختيار الحر في شؤون الحياة، ويدخل في مفهوم الإرهاب عندي كذلك ما نطلق عليه في عصرنا العنف ضد المرأة، والذي يعتدي فيه ذكور الأسرة وذكور القبيلة وذكور المجتمع (ولا أقول رجال لأنه ليس كل ذكر رجل) يعتدون على الإناث جبروتاً وتعنتاً وسفالة، ويدخل في العنف ويؤسس للإرهاب، بل هو من أسوأ أنواع الإرهاب، إرهاب الدول في الاعتداء بالحروب غير المشروعة، فيقتلون ويجيعون الشعوب دون أن يؤثروا على السياسيين الفاسدين في شيء، ويقتلون المدنيين والضعفاء والمرضى والأطفال الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الصراع السياسي، وكذلك السياسات الإرهابية لبعض الدول والشركات العابرة للقارات والتي تعتدي على البيئة والتربة والماء والهواء والحيوان والنبات في بلاد العالم الثالث المتخلفة فتؤدي إلى وفيات وكوارث صحية للملايين من البشر ولو كانت بطيئة وبعيدة المدى.

ثم إن الاستبداد بأنواعه السياسي والديني والاقتصادي يستقر ويتمدد بناء على أساليب العنف والإرهاب. أما الاستبداد السياسي فأساليبه الإرهابية مفصلة في القصص القرآني الذي يعرض النموذج الفرعوني الهاماني مثل:
السباب والاتهامات الباطلة: }وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون بسلطانٍ مبينٍ* فتولّى بِرُكْنِهِ وقال ساحرٌ أو مجنونٌ{ (الذاريات 38-39)، }قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ{ (الشعراء27)، }قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ{(طه63).
والسجن ظلماً: }قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ{(الشعراء 29).
وقتل النفس وهتك العرض: }وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ{ (الأعراف 127).

والفتنة بين الناس والفساد في الأرض: }إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ{ (القصص4)، }فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ{ (الشعراء 49).

والتعذيب والإعاقة والقهر: }لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ{(الشعراء49)، }وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ{ (الأعراف127)، } لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ{ (طه71).

ولكن الاستبداد السياسي كما ذكرنا سابقًا لا يقتصر على الحكومات المستبدة بل هو حالة عامة وثقافة عميقة في الشعوب قبل أن تكون في حكامها، فالمشتغلون بالشأن السياسي من ‘‘المؤيدين’’ و’’المعارضين’’ للنظم السياسية ينتهجون العنف والإرهاب بينهم ودون اعتبار من كلا الفريقين لسلطة القانون ومعايير العدل والإنسانية، ولا يعبأ كلاهما بدماء الأبرياء التي تراق ولا أعراضهم التي تنتهك من الجانبين. المؤيدون للنظام الاستبدادي المدعومون بقوته وإعلامه يتهمون الناس بالباطل بمجرد الرأي أو النسب أو بطاقة الهوية أو الزِّي أو الانتماء السياسي، فيمارسون عليهم العنف والإرهاب من دون تهمة ولا ادعاء ولا محاكمة عادلة. والذين يدعون المعارضة أيضاً يتهمون الناس بالباطل بمجرد الرأي أو النسب أو بطاقة الهوية أو الزِّي أو الانتماء السياسي، فيمارسون عليهم العنف والإرهاب من دون ضابط ولا خلق ولا دين. هؤلاء وأولئك ليس بينهم فارق أخلاقي، فكلا الفريقين يمارس الإرهاب ولو كان أحدهم ‘‘مع’’ والآخر ‘‘ضد’’.

وأما أصحاب الاستبداد الديني مؤيدين ومعارضين – فالدين في مذهبهم لا يتعلق بكلام الله تعالى وإنما يدور مع هواهم، ولا بمثال المصطفى صلى الله عليه وسلم بل بمثال السفاحين والمتغلبين والطغاة. فإذا قال الله تعالى عن يوم القيامة: }الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بينهم{(الحج56)، قالوا: بل نحكم على الناس هنا في الدنيا ونقرر من يدخل الجنة شهيداً ومن يدخل النار، وإذا قال تعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام: }فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ. لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ{ (الغاشية21-22)، قالوا: لسنا مذكرين بل مسيطرين على الناس بقوة السلاح. وإذا قال تعالى: }وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ{ (يونس99)، قالوا: بل سنكره الناس لا على الإيمان فحسب وإنما على رأينا في كل صغيرة وكبيرة. وإذا قال تعالى: }وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ{ (هود118-119)، قالوا: لا نرضى بالاختلاف

في الرأي ولا الأسلوب ولو في إطار القانون والشرع، ولا حل إلا العنف مع المخالفين الخوارج الخونة المرتدين ... إلى آخره.

ويتخذ الاستبداد الديني شكلاً آخر في صورة أعضاء جماعات ومؤسسات دينية مؤيدين ومعارضين يدعون أنهم يناصرون الحق ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فإذا هم يقتلون الأبرياء، ويقسون على الضعفاء، ويكسرون المرأة ويهدرون كرامتها، ولا يرحمون المذنبين، ولا يحافظون على العهود مع غير المسلمين. وضاع الدين بين المستبدين بالدِّين، مؤيدين ومعارضين.

وأما أصحاب الاستبداد الاقتصادي الذين يحتكرون ثروات الناس بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ فالإرهاب في حقهم هو في الإنفاق على الإرهاب وتمويله في شتى صورة الفردية والجماعية والحكومية أيضاً. المحتكرون الفاسدون هم الذين يشترون السلاح ويوردونه ويهربونه لكل الأطراف في كل صراع، ويحملون الحطب للنار كلما خفتت من خلال احتكارهم للإعلام وأدواته.

وهناك فرع مهم من فروع الاستبداد الاقتصادي وهو المتعلق بتجارة السلاح. فمصنعو وتجار السلاح ووسائل التعذيب والعنف والقمع بكافة أشكالها في هذا العالم سواء من الشركات أو من الدول لهم مصلحة وجودية في استمرار الاستبداد وما يجلبه من الحروب والفتن والتفجيرات والصراعات الأهلية والقومية واستمرار "الإرهاب" على كافة الأصعدة، بل إنهم لن يألوا جهداً في إيقاد نار الحرب كلما أُطفِئت وزعزعة الأمن كلما استقر. وهؤلاء الناس لا يكادون يُذكرون في الإعلام ولا الخطاب العام، رغم أن قرارات الحروب وأسباب الفتن غالباً ما تعود إليهم وتصب أولاً في مصلحتهم. تجار السلاح عامل هام ينبغي الوعي به وكشفه ومحاسبته.

وإذا كان القانون والشرع في كل ما سبق من حديث هو الفيصل بين القوة المشروعة والإرهاب المرفوض، وبين الدفاع المشروع قصاصاً والاعتداء الآثم على الحرمات، فلابد أن نعي كذلك أن المستبدين على أشكالهم قد يتلاعبون بالقانون نفسه أو الشرع نفسه من أجل تبرير وتمرير وشرعنة أفعالهم وخدمة مصالحهم الضيقة. وهذا أمر خطير للغاية نظراً لأهمية وحساسية القانون والشرع. فإذا تحول القانون والشرع إلى مجرد وسائل لخدمة الاستبداد ضاع الأمل في نفوس

الشباب وانتشر العنف والإرهاب. ثقافة العنف والإرهاب لها أسباب كثيرة معقدة، ولكن الاستبداد على رأس تلك الأسباب.

خلاصة

القضاء على الإرهاب لن ينجح دون القضاء على الاستبداد السائد في الثقافة الإسلامية الرسمية والشعبية، ولكن القضاء على الاستبداد يقف دونه المجتمع الدولي نظراً لمصالح ورؤى نفعية متعددة. وبالتالي فالتعاون بين المجتمع الدولي والقوى الإصلاحية في العالم العربي والإسلامي هو السبيل الوحيد الناجع للقضاء على الإرهاب وتحقيق العدل وحفظ حقوق الإنسان للبشر كل البشر.